

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٦
Issue 86

تموز - اب - ايلول / ٢٠٢٦
Jul. - Aug. - Sept. / 2026



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ.م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان
المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والإداري

د. زهراء كريم جاسم
متابعة الأبحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الإدارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
إدارة الموقع الإلكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
إدارة صفحات التواصل

م.د. محمد مجيد حسين
أبحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic
تقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية أو التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث أو دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1.	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية منذ العام 2021 أ.د. خضر عباس عطوان د. نازدار علاء الدين نجم الدين	20_1
2.	أزمات غرب آسيا: قراءة في التحالفات والترتيبات الاقتصادية والسياسية لإعادة رسم خرائط المنطقة بعد عام 2023 أ.م.د. نسرين فالح حسن	43_21
3.	التنافس الحزبي على نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2020 أ.م. د. لارا حسين علي	60_44
4.	الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى في الإدراك الأمريكي أ.م.د. سند وليد سع	80_61
5.	الاتحاد الأوروبي والهجرة: بين المصالح الاقتصادية والحفاظ على القيم الأوروبية د. زكرياء حلوي	110_81
6.	السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 م. د. علي رسول المسعودي	132_111
7.	تأثير الواقع السياسي في بناء السياسة القضائية للمحكمة الدستورية العليا في مصر م.د. اسامه فائق عبد الرسول	150_133
8.	الاستراتيجية الأمريكية للمحافظة على الهيمنة الدولية م.د. معمر جليل مكطوف	173_151
9.	الهجانة في تشكل النظم السياسية الديمقراطية: دراسة في المفهوم وآليات التكوين م. د. ياسر علي حداد	192_174
10.	أثر متغير الطاقة في التنافس الأمريكي - الصيني م. نهلة إسماعيل إبراهيم	207_193
11.	المتغيرات المناخية وتأثيرها في السياسة العالمية اتفاقيات باريس انموذجاً م.م. رسل احسان خليل	234_208
12.	ريادة الأعمال والشركات الناشئة في العراق بعد العام 2020 التحديات والفرص المستقبلية م. م سالي موفق عبد الحميد حبيب	252_235

الاتحاد الأوروبي والهجرة: بين المصالح الاقتصادية والحفاظ على القيم الأوروبية^٧

The European Union and Migration: Between Economic Needs and the Imperative of Preserving European Values

Dr. Zakaria Halawi

د. زكرياء حلوي^١

ملخص:

يتناول هذا البحث سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة واللجوء، انطلاقاً من الدوافع التي جعلت أوروبا تستقطب المهاجرين، خاصة حاجتها إلى اليد العاملة والكفاءات الأجنبية في ظل التحولات الاقتصادية والديموغرافية التي عرفتها القارة. ويرصد التحولات التي عرفها هذا التوجه، من الانفتاح على الهجرة المنظمة واستقدام العمالة إلى تشديد الرقابة على الحدود والحد من التدفقات غير النظامية، وما رافق ذلك من تنامي التيارات الرفضية للمهاجرين واللجوءين وصعود الشعبوية واليمين المتطرف. واعتمد البحث منهجاً تحليلياً لتتبع هذه التحولات ودراسة أبعادها القانونية والسياسية والأمنية والاجتماعية. كما يناقش إشكالات الاندماج والتعددية الثقافية والهوية، وتأثيرها في التماسك الاجتماعي والأمن الداخلي، فضلاً عن انعكاسات أزمة الهجرة على نظام شنغن وتقاسم مسؤوليات اللجوء بين الدول الأعضاء. ويتناول كذلك محاولات الاتحاد الأوروبي بناء مقاربات توفيقية تجمع بين الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والإنسانية. ويخلص إلى أن تباين مواقف الدول الأعضاء واستمرار التحديات المرتبطة بتوحيد السياسات الأوروبية يشكلان عقبة أمام إدارة أكثر فعالية وتوازناً لقضايا الهجرة واللجوء.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، اللجوء، الاتحاد الأوروبي، الاندماج، أمن الحدود.

Abstract:

This research examines European Union policies toward migration and asylum, focusing on the factors that have made Europe a destination for migrants, particularly its need for foreign labour and skilled workers amid the continent's economic and demographic transformations. It traces the evolution of this approach, from openness to legal migration and labour recruitment to stricter border controls and efforts to curb irregular migration, accompanied by the growing influence of anti-immigrant and anti-

تاريخ النشر: 2026 /9/30

تاريخ القبول: 2026/ 8/ 10

تاريخ التقديم : 2026/6/12

*زكرياء حلوي، دكتور في القانون العام، أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بالناظور، جامعة محمد الأول بوجدة، المملكة

المغربية. zakariaehaloui01@gmail.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

refugee movements, as well as the rise of populism and the far right. The research adopts an analytical approach to examine these developments and their legal, political, security, and social dimensions. It also addresses the challenges of integration, multiculturalism, and identity, and their implications for social cohesion and internal security, as well as the impact of the migration crisis on the Schengen system and the sharing of asylum responsibilities among Member States. Furthermore, it examines the European Union's efforts to develop balanced approaches that reconcile security, economic, and humanitarian considerations. The study concludes that differences among Member States and the continuing challenges of harmonizing European policies remain obstacles to more effective and balanced management of migration and asylum.

Keywords: Migration, Asylum, European Union, Integration, Border Security.

مقدمة:

تنامت ظاهرة الهجرة الدولية في العصر الحديث بسبب تفاوت توزيع الثروة بين مناطق العالم المختلفة، وارتفاع النمو الاقتصادي الذي شهدته بلدان العالم المتقدم، إضافة إلى حاجة الاقتصاد الرأسمالي إلى الأيدي العاملة الرخيصة، وتزامن ذلك مع حالة التحول الديموغرافي التي شهدتها بلدان العالم المتقدم التي أدت إلى انخفاض نسبة السكان في سن العمل وارتفاع نسبة المعمرين (أيمن زهري، 2013، ص29).

وقد ارتبط انتقال الهجرة من مجالها الاجتماعي والاقتصادي إلى المجال الأمني بتطور مفهوم الأمانة (Securitization) في الدراسات الأمنية، خاصة مع أعمال باري بوزان وأولي ويفر ضمن مدرسة كوبنهاغن. ويشير مفهوم الأمانة إلى العملية التي تتحول من خلالها قضية معينة من موضوع سياسي عادي إلى قضية أمنية عندما يجري تقديمها باعتبارها تهديدا وجوديا يستدعي إجراءات استثنائية واستجابة تتجاوز آليات السياسة المعتادة (Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, 1998, Pp23-27). ومن هذا المنظور، اكتسبت الهجرة أهمية خاصة في الدراسات الأمنية الأوروبية، بعدما أصبحت بعض الخطابات السياسية تربطها بقضايا الهوية والتماسك الاجتماعي والجريمة والإرهاب، الأمر الذي مهد لإدراجها ضمن مجالات الأمن ذات الطابع المجتمعي. وعلى مدى عقود كثيرة كانت الهجرة في القارة الأوروبية تعالج على أنها قضية اجتماعية واقتصادية، لكن ابتداء من تسعينيات القرن الماضي أخذت القضية تتحول تدريجيا إلى قضية سياسية أمنية بالدرجة الأولى، لا سيما

مع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي، وعد الهوية الأوروبية أحد موضوعات الأمن التي يجب حمايتها من تدفقات المهاجرين واللاجئين، في ظل الربط بين الهجرة والجريمة والإرهاب (أحمد دياب، 2015، ص180). وفي هذا السياق، برزت كراهية الأجانب نتيجة التوتر بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية؛ فبينما ترى الحركات اليمينية أن المهاجرين يمثلون تهديدا للهوية الوطنية، تدفع حاجة الدول الأوروبية إلى اليد العاملة والتزاماتها الحقوقية نحو تبني سياسات توفيقية تجاه الهجرة واللجوء.

وتشهد الدول الأوروبية منذ العقدين الأخيرين تزايدا كبيرا في عدد المهاجرين واللاجئين، إذ مرت القارة الأوروبية بمراحل مختلفة، بدأت بفتح أبوابها أمام الهجرة واللجوء، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والحاجة إلى إعادة إعمار القارة، ثم تبعتها المرحلة الثانية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، واتخاذ سياسات أكثر انغلاقا وتشددا تجاه الهجرة غير الشرعية، ووضع ضوابط أكثر حدة أمام الهجرة واللجوء المقنن، خاصة مع وضع بروتوكول الاتحاد الأوروبي الذي يمثل تنظيمًا جماعيًا. ومع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الفارين من ويلات الحروب والباحثين عن حياة كريمة في أوروبا، خاصة بعد "الحراك العربي"، يمكن القول إننا نعيش في المرحلة الحالية ما يُسمى بالأزمة الثالثة للهجرة واللجوء في أوروبا، والتي بدأت عام 2011، وعرفت تصاعدا ملحوظا إلى مستويات مرتفعة بين عامي 2014 و2015.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يكشف الأبعاد العميقة لتأثير الهجرة على الأمن والاقتصاد في أوروبا، وما تفرزه من تحولات تمس الهوية الوطنية والأوروبية للدول الأعضاء، كما يبرز الكيفية التي يسعى بها الاتحاد الأوروبي إلى الموازنة بين حماية مصالحه الاقتصادية وصون هويته الثقافية من التأثيرات الوافدة، وفي الوقت ذاته، تظهر الخطابات الشعبوية واليمينية المتطرفة توجهها نحو إبراز الأبعاد السياسية والأمنية للهجرة، مما يحولها من ظاهرة إنسانية إلى ورقة ضغط سياسية تؤثر في أوضاع المهاجرين وتطرح تحديات أمام اندماجهم في النسيج الاجتماعي الأوروبي.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دوافع التحول في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة واللجوء، ورصد أبرز أبعادها السياسية والأمنية والاجتماعية. ويسعى أيضا إلى بحث تحديات هذه السياسات واستجلاء إمكانات بناء مقاربة أوروبية أكثر توازنا بين الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والإنسانية.

وانطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: إلى أي حد يمكن للاتحاد الأوروبي التوفيق بين ضبط تدفقات المهاجرين حفاظا على الهوية والقيم الأوروبية، وضمان عدم تعثر عجلة اقتصادات الدول الأعضاء نتيجة حاجتها لليد العاملة؟. وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية: ماهي أهم الدوافع والأسباب الموضوعية التي تحتم على دول الاتحاد الأوروبي استقبال المهاجرين واللاجئين؟ ما موقف أحزاب اليمين المتطرف والتيارات الشعبوية

من سياسات الاتحاد تجاه المهاجرين واللاجئين؟ ماهي أبرز الآليات والمقاربات التي تتبناها دول الاتحاد الأوروبي لضبط تدفقات المهاجرين؟.

وتقتضي الإجابة عن هذه التساؤلات طرح فرضيات أساسية، منها :

- معاناة المجتمعات الأوروبية من ارتفاع الشيخوخة، يؤدي إلى الاختلالات في مخرجات ومدخلات سوق العمل والتراجع في اقتصاداتها، ما يحتم على الدول الأوروبية انتهاج سياسة الهجرة الدولية الجديدة وفق قوانين محددة.

- اعتلاء القوى اليمينية المتطرفة المشهد السياسي في العديد من الدول الأوروبية يهدد استقرار المهاجرين ويعيق عملية اندماجهم، ويقف عائقا أمام السياسات الجديدة للهجرة واللجوء في أوروبا.

- تزايد الضغوط الأمنية والاجتماعية المرتبطة بتدفقات الهجرة واللجوء يدفع الدول الأوروبية نحو تشديد سياساتها الحدودية والهجرية، ما يؤثر في طبيعة التوازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق المهاجرين واللاجئين .

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة واللجوء، وتفكيك أبعادها القانونية والسياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، وبيان التحولات التي طرأت على توجهاته ومقارباته، بينما سيعتمد المنهج التاريخي لتتبع تطور سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية ومراحل تحولها في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وفي هذا الإطار، سنعالج الموضوع وفق التصميم الآتي: أولا: دوافع الانفتاح الأوروبي على المهاجرين واللاجئين، ثانيا: صعود التيارات الراضية للهجرة واللجوء في أوروبا، ثالثا: نحو مقاربة توفيقية لقضيتي الهجرة واللجوء.

أولا- دوافع انفتاح الدول الأوروبية على المهاجرين واللاجئين

يشكل وجود المهاجرين واللاجئين² في أوروبا مصدرا مهما للأيدي العاملة الرخيصة التي تمثل مطلبا أساسيا للاقتصاد الرأسمالي، خاصة في ظل العجز الديمغرافي الذي تعاني منه الدول الأوروبية، أو ما يعرف بالفجوة الديمغرافية الناتجة عن انخفاض الخصوبة وتقلص نسبة المواطنين في الفئة العمرية في سن العمل.

1. الشيخوخة في هرم الأعمار

تعاني معظم الدول الأوروبية من تراجع ديموغرافي بفعل انخفاض معدلات الولادة وارتفاع متوسط العمر، مما أدى إلى شيخوخة السكان ونقص اليد العاملة، خاصة من فئة الشباب القادرين على دعم سوق الشغل وتمويل

² المهاجرون هم الأشخاص الذين ينتقلون إلى دولة أخرى لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، وغالبا بموجب قرار اختياري، بينما يقصد باللاجئين أشخاص غادروا بلداهم بسبب الاضطهاد أو النزاع أو الخطر، ويحتاجون إلى حماية دولية.

أنظمة المعاشات. ولتغطية هذا النقص، تتجه الدول الأوروبية إلى استقطاب العمالة الأجنبية الشابة والمؤهلة، وفتح المجال أمام المهاجرين واللاجئين لسد جزء من حاجات سوق العمل.

فبعد أن كانت نسبة السكان الذين لا تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين في أوروبا لا تتعدى 12% سنة 1950، تضاعفت اليوم بشكل كبير، وتشير التوقعات إلى أنه في عام 2050 ستصبح هذه النسبة أكثر من 36%، كما تتزايد أعداد الشيوخ بشكل متسارع في أوروبا حيث انتقل هذا العدد من حوالي 13 مليون نسمة إلى 18.6 مليون نسمة في السنوات الأخيرة، إضافة إلى طول أعمار الأوروبيين حيث يعيش معظمهم أزيد من 78 عاما في المتوسط (سارة المصري، 2018).

وتمثل ألمانيا نموذجا بارزا في سياسات الهجرة الأوروبية، بالنظر إلى ارتباط حاجتها إلى المهاجرين بتحديات الشيخوخة السكانية ونقص اليد العاملة، حيث تصل نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة إلى حوالي 21% من مجموع الساكنة، أي ما يقارب 17.5 مليون شخص بحسب إحصائيات عام 2019، وقد صنفت ألمانيا سنة 2018 في المركز 26 من حيث إجمالي متوسط العمر المتوقع الذي وصل إلى 81,26 سنة، كما أصدرت وزارة الصحة في ألمانيا تقريرا سنة 2017 يشر إلى وجود حوالي 3.3 مليون شخص، متوزعين بين الرعاية الخاصة في البيت أو في دور المسنين. وتوقعت نفس الوزارة ارتفاع نسبة كبار السن بمقدار 34% بحلول 2030، أي أن حوالي 4.1 مليون شخص سيكونون بحاجة لخدمات رعاية المسنين في ألمانيا وحدها، وتتوقع هيئة الإحصاء التابعة للاتحاد الأوروبي بأن عدد سكان ألمانيا سيشهد تراجعا من 82 مليون نسمة إلى 74.7 مليون بنهاية عام 2050، بل من الممكن أن يصل انخفاض عدد سكان ألمانيا إلى 65 مليونا بحلول عام 2060 في حالة عدم حدوث تغير في مستويات الهجرة (Michael Heise, 2017).

كما تشهد القارة الأوروبية انخفاضا كبيرا في نسبة الولادات حيث وصلت إلى حوالي 1.5 مولود لكل امرأة، فبعدما كانت النساء الأوروبيات تلدن أكثر من طفلين أصبحن منذ سنة 2000 تتجبن أقل من ذلك، ولم تعد الولادات السنوية التي تصل إلى حوالي 9.5 في الألف قادرة على تعويض معدل الوفيات الذي يزيد عن 11.5 في الألف (أحمد الهواس، 2022)، في المقابل زاد معدل الوفيات بين الأوروبيين عن معدل المواليد بحوالي 6 ملايين نسمة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2015، وفي ألمانيا وحدها زاد عدد المتوفين عن المواليد بحوالي 1,4 مليون نسمة خلال نفس الفترة (CONRAD HACKETT, 2017).

لقد أدى الاختلال في هرم الأعمار بأوروبا إلى نقص حاد في اليد العاملة في سن الإنتاج، خاصة في القطاعات الحيوية التي تحتاج إلى مهارات وكفاءات عالية. ومن المتوقع أن تتسع هذه الفجوة مستقبلا، مما دفع دولا أوروبية، في مقدمتها ألمانيا وفرنسا، إلى استقطاب العمالة الأجنبية لسد حاجات سوق العمل، مع تسهيل شروط السفر والإقامة.

2. سد الفراغ في اليد العاملة

يعتبر "ميشيل بيور Michael Piore" رائد نظرية سوق العمل المزدوج التي تقوم على افتراض أن الهجرة الدولية هي نتيجة لمتطلبات العمل المتأصلة في المجتمعات الصناعية في الوقت الراهن، وعليه فالهجرة الدولية وفق هذه النظرية لا تحدث بسبب عوامل الدفع التي تراها البلدان المرسل، بل بسبب عوامل الجذب التي تراها البلدان المستقبلة، وتؤكد هذه النظرية على أربعة سمات أساسية للبلدان الصناعية تمكّنها من سحب اليد العاملة من بلدان أخرى هي التضخم الهيكلي، والمشاكل التحفيزية، والازدواجية الاقتصادية، والديمغرافية في عرض اليد العاملة (Wickramasinghe, 2016, Pp21-24).

وارتبط التاريخ الحديث للهجرة إلى أوروبا بانتهاء الحرب العالمية الثانية، حين احتاجت الاقتصادات الأوروبية المنهكة مادياً واجتماعياً إلى إعادة البناء، مما دفعها إلى استقدام العمالة المهاجرة وتقديم تسهيلات لها، مع الترويج لدورها في إعادة بناء الاقتصاد ومعالجة الفجوة العمرية في المجتمعات الأوروبية. ومع مطلع سبعينيات القرن الماضي، بدأت عملية أمننة الهجرة إلى أوروبا، واتجهت دول الاتحاد الأوروبي تدريجياً نحو سياسات أكثر تقييداً للهجرة، وتشديد مراقبة حدودها الخارجية، ووضع شروط صارمة للحد من تدفقات المهاجرين من خارج الاتحاد (سحر صفا الله، 2017، ص 29).

غير أن هذه السياسات التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة أدت إلى نقص كبير في اليد العاملة وخلقت خصاصاً في سوق الشغل، خاصة في الاقتصادات الأوروبية الكبرى. لذلك، سعت مجموعة من دول الاتحاد إلى فتح المجال أمام المهاجرين واللاجئين من العمال المهرة للولوج إلى سوق العمل، إدراكاً منها أن سكان الاتحاد الأوروبي، البالغ عددهم حوالي 500 مليون نسمة، لن يتمكنوا بمفردهم من الحفاظ على النمو الاقتصادي في القارة الأوروبية.

وتعد ألمانيا أبرز دول الاتحاد الأوروبي خصاصاً ونقصاً في اليد العاملة، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود حوالي 1.2 مليون وظيفة شاغرة في البلاد و57 ألف تدريب مهني شاغر، ومن المرجح أن يرتفع هذا العدد إلى نحو 3.9 مليون منصب شاغر في سوق العمل بحلول سنة 2030. وقد صرح رئيس الوكالة الاتحادية للتوظيف بألمانيا "ديتليف شيل" في شهر غشت 2021 بأن ألمانيا تحتاج إلى نحو 400 ألف مهاجر ماهر سنوياً لتعويض النقص الهائل في اليد العاملة في مجالات الرعاية الصحية، والمناخ وتكييف الهواء، والخدمات اللوجستية (أحمد الهواس، 2022).

كما يواجه اقتصاد السويد نقصاً كبيراً في الأيدي العاملة المؤهلة بالرغم من تدفق المهاجرين بشكل مستمر على البلاد، فبحسب أرقام هيئة التوظيف العامة في السويد، فإن 12 من أصل 15 قطاعاً تعاني نقصاً في العمال، وقد تفاقمَت المشكلة بشكل كبير بعد سنة 2000 حيث وصل عدد المناصب الشاغرة في السويد إلى أزيد من 78

ألفا. وقال اتحاد مقاولات السويد، الذي يمثل 60 ألف شركة، إن نقص اليد العاملة ينعكس سلبا على توسيع الأنشطة الاقتصادية، وأن هناك صعوبة سد الخصاص في سوق الشغل. وتعتبر قطاعات التعليم والبناء من أكثر القطاعات خصاضا لليد العاملة المؤهلة في السويد ("دولة أوروبية متقدمة تبحث عن عشرات آلاف العاملين"، 2017). وفي إسبانيا نادت مجموعة من الأحزاب السياسية بضرورة إجراء عملية استثنائية لتسوية أوضاع المهاجرين في البلاد، معتبرة أن هذه المبادرة ضرورية لسد الخصاص في اليد العاملة في القطاعات التي تعاني نقصا كبيرا (جمال أوضوح، 2022).

يفرض هذا الخصاص الكبير في اليد العاملة تحديات على سوق العمل الأوروبية، ويدفع الحكومات إلى إجراء تغييرات سياسية واقتصادية لمواجهة. فحسب تقرير سلطات العمل الأوروبي الصادر سنة 2021، عانت حوالي 28 مهنة من نقص حاد في اليد العاملة، خاصة في قطاعات البناء والرعاية الصحية والهندسة وتكنولوجيا المعلومات؛ وبلغت نسبة شغور مناصب الشغل في مهن هندسة الكهرباء والإلكترونيات نحو 61%، وفي الميكانيكا 57%، وفي قطاع الصحة 64%. وأمام هذا الوضع، يعمل الاتحاد الأوروبي على سد الوظائف الشاغرة بين الدول الأعضاء، ويستهدف خفض نسبة هذا الخصاص من 70% إلى 54-56% بحلول عام 2070، وفق أحدث أرقام هيئة الإحصاء التابعة للاتحاد الأوروبي (John McGrath, 2021, Pp 4-34).

3. استقطاب العقول والكفاءات

أصبحت حركة اليد العاملة عبر الحدود، بفعل عوامل موضوعية وذاتية، تستقطب أعدادا متزايدة من الكفاءات في مختلف المجالات، وأضحى المشرق العربي والمغرب العربي مصدرين مهمين للكفاءات والطاقات البشرية التي تلبي حاجات عدد من الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية والعربية. وتستحوذ أوروبا على النصيب الأكبر من الكفاءات المغربية المهاجرة بنسبة 86%، خاصة في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، في ضوء الروابط اللغوية والاقتصادية القائمة بين الطرفين منذ عقود (شاكر ظريف، 2017، ص 118).

وقد أشار تقرير لمجلة الأعمال Handelsblatt الصادر سنة 2022 أن جميع الدول الأوروبية تعاني من نقص كبير في العمال المؤهلين، إذ تنفقر إلى المهندسين ومطوري البرامج وخبراء تكنولوجيا المعلومات، وأنها بحاجة ماسة إلى الحرفيين وإلى أطعم الرعاية الطبية، والعاملين في المجال السياحي خاصة في الفنادق والمطاعم ("نقص اليد العاملة في أوروبا... ما هو الحل الألماني؟"، 2022). كما أشار المفوض الأوروبي للعمل والشؤون الاجتماعية "نيكولاس شميت" أن الشركات في الاتحاد الأوروبي تكافح للعثور على عمال لديهم المهارات التي يحتاجون إليها (Caroline DE CAMARET, 2023).

وساهم تفاقم جائحة كورونا في زيادة الخصاص في اليد العاملة المؤهلة والماهرة في عدد من الدول الأوروبية، خاصة في قطاعات حيوية كالصحة والخدمات. كما أدى انتشار العمل عن بعد إلى بروز حاجة متزايدة

إلى مهارات رقمية جديدة، فرضتها تحولات سوق العمل وظهور وظائف جديدة. ولتجاوز هذه الفجوة، اتجهت الحكومات الأوروبية إلى استقطاب الكفاءات والعقول المهاجرة وتشجيع أصحاب المهارات من خارج الاتحاد على الهجرة إليه.

وفي هذا الصدد، تعمل دول الاتحاد الأوروبي على وضع خطط وسياسات لاستقطاب العقول والعمال المهرة من خارج الاتحاد، بهدف تعزيز قدرتها التنافسية والاستفادة من كفاءاتهم في تطوير اقتصاداتها. وتشمل هذه السياسات الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، وتشجيع الهجرة، وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات، ومساعدة الشركات الأوروبية في استقطاب الكفاءات المؤهلة، إذ يرى تقرير لـ«يورو أوبزيرفر» أن تشجيع الهجرة القانونية لعمال المهرة والعقول يمثل مفتاحا للحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصادات الأوروبية مستقبلا. ("طوق نجاة لاقتصادها.. هل ينقذ المهاجرون الجدد أوروبا من أزمة اليد العاملة؟"، 2023).

وتستهدف فرنسا وبلجيكا وألمانيا والسويد استقطاب المهاجرين من ذوي الاختصاص، كالتقنيين والمهندسين والأطباء والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والقطاعات التقنية، ممن يمتلكون الخبرة العملية والميدانية، إلى جانب العاملين في الرعاية الاجتماعية والتمريض. كما تشجع هذه الدول استقطاب الطلبة المتفوقين وخريجي الجامعات والحاصلين على تدريب مهني مؤهل، خاصة في مجالات الرياضيات والبرمجة والعلوم الطبيعية والطب، من خلال تقديم المنح وتسهيل ظروف الإقامة والدراسة، بهدف الاستفادة من كفاءاتهم مستقبلا (الحبيب استاتي زين الدين، 2023، ص 266).

وقد تبنت الدول الأوروبية منذ مطلع الألفية الثالثة سياسات متنوعة لاستقطاب الأدمغة والكفاءات من خارج الاتحاد، من بينها البطاقة الخضراء التي اعتمدتها ألمانيا سنة 2005، وبطاقة كفاءات الموهوبين في فرنسا سنة 2006، ثم البطاقة الزرقاء على المستوى الأوروبي سنة 2007. كما وضعت ألمانيا قانون هجرة الكفاءات الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2020، بهدف إرساء إطار قانوني للهجرة الانتقائية للعمال المهرة من خارج الاتحاد الأوروبي، من خلال تسهيل قدوم الحاصلين على تدريب مهني مؤهل، وتيسير إجراءات التأشيرة والولوج إلى سوق العمل والإقامة (Violette Bonnebas, 2023). ويكشف هذا الاتجاه عن تحول تدريجي في أنماط الهجرة، من الهجرة العشوائية إلى هجرة أكثر انتقائية، تقوم على استقطاب الكفاءات والمهارات التي تتلاءم مع حاجات أسواق العمل في الدول المستقبلة.

لقد أدركت دول الاتحاد الأوروبي أن سياساتها المقيدة للهجرة أضرت بمصالحها وقطاعاتها الحيوية، خاصة مع اتساع الفجوة بين نقص اليد العاملة ومتطلبات سوق العمل. كما أن نقص العمالة الماهرة يعيق النمو الاقتصادي ويضغط على أنظمة الضمان الاجتماعي، مما يدفعها إلى استقطاب الكفاءات والأدمغة والعمال

الأجانب ذوي الخبرة والمهارة، عبر وضع خطط وقوانين تشجع هذه الفئة، على غرار سياسات دول متقدمة ككندا والولايات المتحدة الأمريكية.

4. نفعية وبرجماتية الترحيب بالمهاجرين واللاجئين

إذا كانت الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها أوروبا عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحاجتها إلى أعداد كبيرة من اليد العاملة الأجنبية لتحريك عجلة الاقتصاد، قد دفعت مجموعة من الدول الأوروبية إلى تبني سياسات لاستقدام عمال شباب من مستعمراتها السابقة، لسد النقص في سوق العمل والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة، فإن هذه السياسات أفرزت مشاكل وأزمات اجتماعية وثقافية لا تزال دول الاتحاد الأوروبي تعاني منها، وتهدد تماسك مجتمعاتها وهوياتها الوطنية.

فمن جهة يتضح الدور الكبير الذي لعبه ويلعبه المهاجرون في الرفع من النمو الاقتصادي والإنتاجي للدول الأوروبية على المدى القصير والمتوسط، إذ يرى خبراء الاقتصاد بأن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بنسبة 0.32% بينما ينخفض معدل البطالة إلى 0.14% بعد عامين من ولوج المهاجر واستقراره في الدولة المضيفة، وبالتالي يرى الاقتصاديون بأن الهجرة إلى أوروبا تعد فرصة لدول القارة للاستفادة من خدمات المهاجرين اقتصادياً وبأخص الأثمن (HIPPOLYTE D'ALBIS, 2018). كما يساهم وجود المهاجرين في الرفع من أداء العمال المحليين لوجود بيئة تنافسية، وشعور العمال المحليين بالتهديد وبإمكانية فقدان عملهم في حالة تقاعسهم، خاصة أن هناك وظائف يحظى بها المواطنون الأوروبيون بأجور أفضل من العمال المهاجرين.

غير أن الإيجابيات الاقتصادية الناجمة عن استقطاب المهاجرين لا تلغي الآثار الاجتماعية التي قد تواجهها دول القارة الأوروبية، إذ ما تزال هناك مجموعة من العوائق التي تحد من ولوج المهاجرين واستقرارهم في دول الاتحاد، رغم السياسات والقوانين الرامية إلى استقطاب الكفاءات والأدمغة من الخارج. وتبرز من بين هذه العوائق الاختلافات الثقافية والدينية التي قد تعيق التعايش المشترك بين المهاجرين والمواطنين الأوروبيين، خاصة أن التعاملات اليومية لا تميز دائماً بين المهاجر الماهر وغير الماهر. كما أن التركيز على الهجرة الانتقائية قد يشجع الهجرة غير النظامية، نتيجة محدودية فرص المهاجرين غير المهرة في الولوج إلى المهن التي لا تتطلب مهارات عالية في أوروبا (سالم أقاري وعبد الكريم بن رحلة، 2023، ص310).

كما تواجه بعض دول أوروبا الشرقية ذات الاقتصادات المتعثرة، والمستقبلية للمهاجرين واللاجئين، تحديات إنسانية وسياسية حادة نتيجة الضغط السكاني الإضافي على مواردها وبنيتها التحتية، خاصة مع محدودية إمكاناتها لاستضافتهم. وقد تتفاقم هذه التحديات مع تنامي مشاعر الإحباط بين المواطنين إزاء ما يعتبرونه عبئاً متزايداً للهجرة واللجوء وضعف الدعم الخارجي، مما قد يؤدي إلى اتساع التوترات المحلية. كما أعادت تدفقات المهاجرين

واللاجئين إلى أوروبا طرح إشكالات الهوية والمواطنة القائمة، بما قد يفاقم التوترات المجتمعية ويؤثر في الأمن والاستقرار الوطني.

ويزداد حجم المشكلة عندما يتعلق الأمر بدول أوروبية، مثل ألمانيا والسويد، تمتلك خبرة سابقة في استقبال موجات المهاجرين واللاجئين، إذ يمكن لتزايد أعداد الوافدين أن يؤثر في التوازن الديمغرافي، خاصة في الدول محدودة السكان وضيقة المساحة. وقد يؤدي ارتفاع أعداد المهاجرين واللاجئين إلى تنامي النقاش حول الهوية الوطنية، ويشير مخاوف بشأن التغيرات الديمغرافية والاجتماعية (نادية سعد الدين، 2016، ص ص 19-17).

من جهة أخرى، يتسم قانون هجرة العمال المهرة الذي سنته ألمانيا بالتعقيد في ما يتعلق بالاعتراف بالشهادات والمؤهلات، إذ يوجد عدد محدود من الأشخاص في الخارج ممن يتقنون اللغة الألمانية ويستوفون المؤهلات التي يشترطها القانون. كما أن معادلة الشهادات العلمية والدبلومات المهنية للأجانب غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً أو تواجه صعوبات في الاعتراف بها. وفي هذا الإطار، تسعى الحكومة الألمانية إلى الاستعانة بوكالة مركزية للإسراع في التحقق من الشهادات والمؤهلات، وإنشاء مكاتب دعم لتخفيف الضغط عن القنصليات التي تعمل فوق طاقتها في الخارج (ألمانيا تستعين بـ "البطاقة الخضراء" لجذب العمالة الخارجية"، 2022).

بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق العام وارتفاع الاستهلاك العام من جراء استقطاب الهجرة الماهرة وسياسة الترحيب باللاجئين، يمكن أن يحدث أزمة حادة في عدد من الدول الأوروبية في ظل الهزات الارتدادية التي غالباً ما يشهدها الاقتصاد الرأسمالي، وتشير البيانات أن الحكومة الألمانية مثلاً زادت من إنفاقها منذ عام 2016، حيث قدرت وزارة المالية الزيادة في الإنفاق العام على المهاجرين واللاجئين بحوالي 18 مليار يورو سنوياً (0,6 من الناتج المحلي الإجمالي) لاستقبالهم وإدماجهم، وقد انعكس هذا في الحسابات القومية بفعل تسارع قوي في الاستهلاك العام الذي سجل أعلى زيادة له منذ عام 1992 بعد إعادة التوحيد مباشرة (European Commission, p11)، كما أن زيادة الدين الخارجي الألماني جراء الطلب المتزايد على الكفاءات وبرامج ودورات الاندماج يمكن أن يؤدي مستقبلاً إلى أزمة مديونية بالنسبة لألمانيا (سالم أقاري وعبد الكريم بن رحلة، 2023، ص 310).

فضلاً عن ذلك، فإن سياسة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في استقطاب المهاجرين واليد العاملة من مستعمراتها السابقة في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية لسد الخصاص الذي عانت منه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أفرزت اليوم تحديات اجتماعية عميقة، من أبرزها مطالبة هؤلاء المهاجرين بحقوق المواطنة والحصول على جنسية الدول الأوروبية التي يقيمون فيها. وتفاقم الأمر مع ظهور أبناء الجيلين الثاني والثالث، الذين ينتمون إلى المجتمعات الأوروبية مع احتفاظهم بخصوصيات دينية وثقافية ولغوية مختلفة، مما أثار مخاوف اجتماعية في دول الاتحاد الأوروبي الساعية إلى الحفاظ على نموذج متجانس للدولة القومية.

وطفا على السطح هذا الاختلاف الثقافي بين المهاجرين الحاملين للجنسية الأوروبية والمواطنين الأصليين، مما أتاح مجالا لخطابات الكراهية والتطرف، وأثار مخاوف من تنامي العنف الأيديولوجي بين فئات من المجتمع الأصلي الساعية إلى الحفاظ على خصوصيتها الثقافية وبين جماعات المهاجرين ذوي الخلفيات المختلفة، في ظل صعوبة وصول الحكومات المتعاقبة إلى صيغة ملائمة للتعايش المشترك داخل المجتمع الواحد(نوال نبيل أحمد عبدالحفيظ، 2022).

ثانيا: صعود التيارات الرفضية للهجرة واللجوء في أوروبا

إذا كانت أوروبا تنادي بالديمقراطية وترفع شعار احترام حقوق الإنسان وتدعو إلى السلم والتعايش بين الشعوب، فإن شريحة من الأوروبيين تتبنى مواقف منغلقة ومناهضة للمهاجرين واللاجئين. وقد ساد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي خطاب سياسي معادٍ للمهاجرين في أوروبا، دعمه خطاب ديني من بعض الأوساط الكنسية، وأسهمت وسائل الإعلام في نشره، مما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات أكثر تقييدا للهجرة.

1. اليمين المتطرف في أوروبا وكراهية الأجانب

برز مزاج الكراهية داخل أوساط اليمين المتطرف تجاه المهاجرين، في بيئة ساهمت فيها الهجمات الإرهابية والتغيرات المتسارعة التي شهدتها المجتمعات الأوروبية في تنامي الاتجاهات المتطرفة. ويتغذى هذا المزاج على الاعتقاد بأن أمن المجتمع اليميني يرتبط بإقصاء مجتمع المهاجرين، وعلى تصورهم بوصفهم تهديدا قائما أو محتملا، إلى جانب الثقة المفرطة في التفوق الأخلاقي لمعتقدات اليمين. وقد ساهم ذلك في تنامي موجات العنف المتطرف ضد المهاجرين واللاجئين، وتعزيز صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا خلال العقد الأخير(عزة هشام، 2021، ص23).

وتقوم أيديولوجية أقصى اليمين في أوروبا على أربعة ركائز، هي الحركة السياسية المعادية للأجانب، التسلطية، والشعبوية، إلى جانب الهوية القومية، حيث يرى أنصار هذا التيار بأن أوروبا هي موطن السكان الأصليين الأوروبيين فقط، وهي فلسفة أقصى اليمين ومبرر وجوده واستمراره(Ball Terence, 1999, Pp391-396)، وتميز الحركة الرفضية للأجانب بين المهاجرين والسكان الأصليين المولودين في ذلك البلد(فتحي بولعراس، 2018، ص 61)، كما ترفض كل تدخل من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في الصورة النمطية لجماعاتها المثالية. ويتسع رفض هذه الحركة ليشمل تراجع قدسية الحدود الوطنية بفعل سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة واللجوء(Sabrine Saurugger, 2006, Pp 179-211).

فالدول الأوروبية، وفق تصور أقصى اليمين، ينبغي أن يقتصر سكانها على السكان الأصليين، فيما يُنظر إلى الأجانب باعتبارهم خطرا يهدد المجتمعات الأوروبية، مع التخوف من أن يؤدي استمرار تدفق المهاجرين إلى تآكل الهوية الأوروبية. ويتسم خطاب أحزاب اليمين المتطرف بالتعصب القومي والديني، ومعاداة المهاجرين

وتحميلهم مسؤولية جانب من الأزمات والجرائم التي تشهدها أوروبا، إلى جانب الربط المتكرر بينهم وبين البطالة (حسن أحمد صلاح، 2013، ص 22).

وقد أتاحت الهجمات الإرهابية التي وقعت في العاصمة الفرنسية باريس في 13 نوفمبر 2015 للأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا فرصة لتعزيز خطابها الرافض لاستقبال اللاجئين، والداعي إلى تشديد الرقابة على الحدود والحد من تدفقات المهاجرين. وتزامنت هذه الأحداث مع بروز خطاب سياسي حاد لدى بعض التيارات الرافضة لسياسات استقبال اللاجئين، بدعوى ما قد تفرضه من أعباء اقتصادية وأمنية، كما استغل اليمين الأوروبي هذه الهجمات لانتقاد سياسات اليسار تجاه الهجرة واللجوء، وجعل منها ورقة انتخابية مهمة في عدد من الدول الأوروبية (باسم راشد، 2016، ص 149).

ويواجه الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة تحديات فعلية بسبب صعود أقصى اليمين في بعض دوله، حيث بات فاعلا سياسيا مؤثرا في المشهد السياسي الأوروبي بمستوياته الوطني والإقليمي، وهو ما تؤكد نتائجه الانتخابات البرلمانية الأوروبية الأخيرة (فتحي بولعراس، 2018، ص 60)، التي أكدت حقيقة تجذر هذا التيار في عدد كبير من الدول الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، بلغاريا، المجر، ألمانيا وهولندا)، إذ نجد حزب البديل المناهض للهجرة في ألمانيا (AFD) الذي فاز سنة 2018 ب 94 مقعد في البرلمان الألماني، وأصبح أكبر حزب معارض في ألمانيا لأنه جاء وفقا للتوجهات المعادية للهجرة واللاجئين (المرصد الأوروبي لحقوق الإنسان، 2018، ص 3). وقد أسهم تصاعد الضغوط السياسية المناهضة للهجرة في ألمانيا في دفع حكومة أنجيلا ميركل، خاصة سنة 2018، نحو تشديد بعض إجراءات الهجرة واللجوء، بما في ذلك بحث إعادة بعض المهاجرين المسجلين في دول أوروبية أخرى، وتعزيز إجراءات الحد من الهجرة غير النظامية، مع استمرار ميركل في التأكيد على ضرورة التوصل إلى حلول أوروبية مشتركة (Europe should give a united response, 2018).

وقد اكتسب صعود اليمين المتشدد بعدا أكثر وضوحا مع انتقال بعض قواه من موقع المعارضة إلى مواقع مؤثرة في صناعة القرار، كما يتضح من تصاعد الحضور الانتخابي لحزب البديل من أجل ألمانيا، ووصول جورجيا ميلوني وحزبها «إخوة إيطاليا» إلى رئاسة الحكومة الإيطالية عقب الانتخابات التشريعية في 25 سبتمبر 2022. ويأتي هذا التحول امتدادا لمسار سياسي سبقته مواقف متشددة تجاه الهجرة، خاصة في إيطاليا خلال تولي ماتيو سالفيني وزارة الداخلية، حيث ارتبطت سياساته بتشديد إجراءات استقبال المهاجرين والحد من وصولهم إلى الأراضي الإيطالية. وهكذا أصبحت الهجرة واللجوء من القضايا الحاضرة بقوة في أجندة اليمين الأوروبي، وانتقلت من موضوع يستثمره في المعارضة إلى ملف يؤثر في السياسات الحكومية والنقاش السياسي الأوروبي.

وفي فرنسا، يُعد إريك زمور (Eric Zemmour) من أبرز وجوه اليمين المتطرف، حيث أسس في نوفمبر 2021 حزب Reconquête لخوض الانتخابات الرئاسية لسنة 2022. ودعا برنامجه الانتخابي إلى وقف الهجرة

وترحيل المهاجرين غير النظاميين، وتقييد لَم شمل أسر المهاجرين، وتقليص المساعدات الاجتماعية والطبية المقدمة للأجانب غير الأوروبيين، واعتماد سياسات تقوم على إدماج الأجانب في الهوية الفرنسية، إلى جانب معارضة اتفاقية شنغن وتشديد الرقابة على الحدود للحد من الهجرة غير النظامية. كما حذر زموور مما وصفه بـ«الغزو الإسلامي» لفرنسا، معتبراً ذلك تهديداً للهوية الوطنية (Francis Ghilès, 2021).

وأشار "فيكتور أوربان" رئيس وزراء المجر اليميني في خطابه الذي ألقاه في 25 يوليوز 2022 إلى أن الدول الأوروبية التي تختلط فيها الإثنيات العرقية "لم تعد دولا"، وأضاف "نحن (المجريون)، لسنا مختلطين، ولا نريد أن نصبح عرقاً مختلطاً". ويتهم أوربان الحركات اليسارية بالتآمر على الغرب وعلى المجر عبر سياساتها التي تؤدي إلى إضعاف السكان البيض في الدول الأوروبية عن طريق الهجرة (Orban : La bataille entre la gauche et la droite, c'est l'immigration et la question du genre, 2022)، ووظفت حكومة أوربان اليمينية الخطاب المناهض للهجرة وضرورة الحفاظ على القيم المسيحية في مواجهة المسلمين كموضوع أساسي منذ بدء أزمة اللاجئين في عام 2015 (يوهي أهوجا، 2019، ص13).

2. التيارات الشعبوية الداعمة لليمين المتطرف في أوروبا

تنامت الحركات والتيارات السياسية الشعبوية المعادية للمهاجرين في أوروبا عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، متبينة خطابات عنصرية ومحرضة على الكراهية، ومناهضة لسياسات الهجرة والتعددية، بدعوى تهديدها للخصوصية الوطنية والمحلية. كما ارتبط خطابها بحماية الشعب، ومعاداة الإسلام، ورفض التكامل الإقليمي والوحدة الأوروبية، وتحميل المهاجرين مسؤولية جانب من المشكلات التي تواجهها المجتمعات الأوروبية، واعتبار ما يصطحبونه من عادات وتقاليد تهديدا للثقافة والقيم الأوروبية.

وقد ساهمت مجموعة من الأسباب والعوامل في انتشار التيارات الشعبوية في أوروبا، أبرزها غياب التوافق حول سياسات أوروبية موحدة وواضحة تجاه المهاجرين واللاجئين، مما أتاح لأعمال العنف والإرهاب وتفاقم البطالة أن توفر مسوغات لتنامي الخطاب الشعبوي. كما استغلت التيارات الشعبوية تزايد موجات النزوح والهجرة إلى أوروبا، وربطت قضية الهجرة بمستويات الوظائف والدخل والأجور والمزايا الاقتصادية، وبمدى عدالة توزيع الخدمات العامة، كالصحة والتعليم، انطلاقاً من تصور يمنح المواطنين الأوروبيين الأصليين الأولوية، ويرى في الوافدين تهديدا للهوية والثقافة الأوروبية (مروة محمد عبد المنعم بكر، 2021، ص59).

كما أعقبت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها مدينة باريس سنة 2015 تصاعد الاحتجاجات الشعبية المناهضة لترحيل المهاجرين والأجانب في أوروبا، فلم تمض ساعات على أحداث باريس حتى انطلقت هجمات ضد اللاجئين (حرق مخيم كآلية للاجئين في فرنسا، والاعتداء على لاجئ في بلدة السويد بولاية ميكلنبورغ فوربومرن بألمانيا، وانفجار منشأة معدة لاستقبال اللاجئين، وحريق في مدرسة معدة لاستقبال لاجئين بالسويد) (حسين عبد

العزیز، 2015)، وطالب المحتجون بإغلاق الحدود وإعادة اللاجئين النازحين من العراق وسوريا لأراضيهم، خاصة بعدما أثير الاشتباه في تورط أحد السوريين في تفجيرات باريس، وفرض قيود على مشددة على حركة الهجرة للداخل الأوروبي، حماية للأمن القومي للقارة (باسم راشد، 2016، ص 149)، وتنامي خطاب الكراهية للأجانب والتعصب عبر وسائل التواصل الاجتماعي من لدن المجموعات الشعبية.

وساهمت الحركات الاحتجاجية التي شهدتها أوروبا، خاصة في فرنسا خلال حركة "السترات الصفراء" في صعود التيارات الشعبوية ووصول بعضها إلى الحكم في دول مثل إيطاليا والمجر وبولندا، وجميعها أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتتركز الشعبوية بدرجة كبيرة في أوساط اليمين المتطرف المعادي للمهاجرين والأجانب، حيث يقترب عدد من المشاركين في الاحتجاجات الأوروبية من أفكار وبرامج أحزاب أقصى اليمين، التي تسعى بدورها إلى تأجيج الاحتجاجات وتوسيع نطاقها، كما هو الحال في فرنسا مع حزب "التجمع الوطني"، وفي ألمانيا مع حزب "بديل لألمانيا".

وفي مدن برلين وشتوتغارت ونورمبرغ الألمانية، نظم عشرات المحتجين من اليمين المتطرف في يناير 2019 مظاهرات احتجاجا على ميثاق الأمم المتحدة بشأن الهجرة، الذي أقر في مراكش سنة 2018، وطالبوا بتتحي المستشار أنجيلا ميركل بسبب سياستها المنفتحة تجاه استقبال اللاجئين القادمين من خارج أوروبا. كما حاول تيار أقصى اليمين في ألمانيا، ممثلا أساسا في حركة «بيغيدا» وحزب «البديل لألمانيا»، استغلال المد الاحتجاجي الشعبي لخدمة خطابه وبرنامج المعادي للمهاجرين والإسلام. (هشام مراد، 2019، ص ص 232-234).

وأدى قرار الحكومة السويدية بقبول أعداد كبيرة من المهاجرين خلال أزمة اللاجئين سنة 2015 إلى تعزيز حضور الأحزاب اليمينية، مثل حزب «ديمقراطيي السويد»، الذي تبنى خطابا معاديا للهجرة، وربط بين المسلمين وتزايد جرائم الكراهية والعنف وتهديد الثقافة السويدية. ويبرز تصاعد التيارات الشعبوية في أوروبا مؤشرا على تنامي الخطابات العنصرية والمواقف المتشددة تجاه المهاجرين بين شرائح من الناخبين الأوروبيين (VIVIAN S. WALKER, 2018).

3. الحفاظ على القيم والهوية الأوروبية

يرى بعض الأوروبيين أن من أبرز الإشكالات المرتبطة بالهجرة واللجوء بروز أزمة الهوية بأبعادها الدينية والطائفية، وما قد تنهيه من مخاوف بشأن القيم الأوروبية والهوية الثقافية للمجتمعات المضيفة. وتتزايد هذه المخاوف مع احتمال انتقال أزمات الهوية التي يحملها بعض المهاجرين واللاجئين إلى الدول الأوروبية، خاصة في حال تشكل جماعات هوياتية متماسكة داخل البلد المضيف، في ظل التجارب السابقة التي عرفتتها بعض الدول خلال صراعات الهوية إبان الحرب اليوغوسلافية (خالد حنفي علي، 2016، ص 4).

كما يرى بعض الأوروبيين أن زيادة أعداد المهاجرين تهدد التجانس السكاني في الدول الأوروبية، التي تتحول تدريجياً إلى مجتمعات متعددة الثقافات والأديان. ورغم ارتباط هذا التنوع بتحولات العولمة، لا تزال قطاعات من المجتمعات الأوروبية التقليدية تتحفظ على الانتقال نحو مجتمعات متعددة الأعراق والثقافات والتوجهات السياسية (Katya Adler, 2016)، وترى في الهجرة أزمة حاملة لمجموعة من التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير للهوية الأوروبية والقيم بجانب صراع الثقافات.

وسبق أن تحدث "رونو كامو Renaud Camus" عن ما يسمى بنظرية "الاستبدال الكبير" أو نظرية "الإحلال الأكبر le grand remplacement"، التي تحذر من إحلال الشعب الفرنسي والأوروبي الغربي من ذوي البشرة البيضاء بالعرب والمسلمين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتؤكد هذه النظرية على أن الهوية الثقافية ليست ثابتة وإنما متغيرة تتأثر بعوامل مختلفة عبر الزمن (Renaud Camus, 2012)، حيث يرى "كامو" بأن تلك العملية تأخذ فترة من الزمن من خلال تواتر عدد من الأجيال المختلفة للمهاجرين، وخاصة في ظل حصول الأجيال الثانية والثالثة من المهاجرين على الجنسية الفرنسية، لكنهم لا يعدون فرنسيين لأنهم ذو شكل وعادات وتقاليد وثقافة مختلفة عن الثقافة الفرنسية، مما يهدد بطمس الهوية الثقافية والحضارية لفرنسا وأوروبا عموماً (شريف مصطفى أحمد حسن، 2022، ص ص 703-756).

ويعتمد أنصار اليمين المتطرف في أوروبا على نظرية الاستبدال الكبير لدعوة أنصارهم إلى الدفاع والحفاظ على قيمهم وهوية بلادهم، وخصوصيتهم الثقافية في مواجهة التدفقات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين، إذ يعتبرون بأن السياسات الأوروبية الطويلة غير محددة المعالم بالنسبة للمهاجرين واللاجئين هي التي أدت لذلك الغزو للدولة والاتجاه التدريجي نحو طمس هويتها الثقافية والحضارية (Harvey C. Mansfield, 1996, P126). كما اعتمد أنصار الهوية في أوروبا على الإسهامات الفكرية "لآلان دو بينويست"، و"دومينيك فينر"، و"جيلوم فاي"، و"توميسلاف سونيك" وغيرهم من منظري اليمين الجديد، الذين يؤكدون على ضرورة وجود خصوصية ثقافية وهوية تميز الرجل الأوروبي، بحيث يستمد هذا الأخير قيمته وفخره وإمكانية استمراره بالانتماء للجماعة الأوروبية الأصلية.

وفي هذا السياق، تُوظف بعض نظريات المؤامرة في الخطاب السياسي المرتبط باليمين المتطرف لتفسير التحولات الديموغرافية والهجرة باعتبارها نتيجة لمخططات تستهدف الهوية الوطنية والثقافية، وهو ما يتيح تحويل المخاوف الاجتماعية إلى رسائل سياسية مبسطة تستقطب الناخبين وتعبئهم حول قضايا الهوية والهجرة. ويمنح هذا التوظيف الخطابي قضية الهجرة حضوراً انتخابياً متزايداً، من خلال تقديمها باعتبارها قضية مصيرية تستدعي حماية الهوية والخصوصية الثقافية، بما يعزز قدرة هذه التيارات على حشد التأييد السياسي.

4. رفض توطين المهاجرين واللاجئين

تعد سياسة إنشاء مخيمات اللجوء إحدى طرق التعامل مع الهجرة واللجوء في أوروبا، حيث تقام هذه المخيمات قرب المناطق الحدودية أو في مواقع مخصصة لاستقبال الوافدين، وتقدم فيها خدمات الحماية والمساعدة والإيواء بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وقد يظل اللاجئون داخل هذه المخيمات خلال المراحل الأولى من اللجوء دون اندماج مباشر في المجتمع المضيف، غير أن طول فترة الإقامة فيها قد يفرض تحديات على قدرة الدول المضيفة على تنظيم وجودهم والحد من انتقالهم إلى مختلف المناطق. وفي هذا السياق، ارتبط إنشاء بعض مخيمات اللجوء بمسار أوسع نحو أمنة الهجرة وتصدير الحدود، من خلال نقل جانب من عمليات مراقبة تدفقات المهاجرين واللاجئين إلى خارج الحدود الأوروبية أو إلى دول العبور، بما يجعل إدارة الهجرة جزءا من منظومة أوسع لضبط الحدود والتحكم في حركتها.

وقد نادى الأوروبيون الرافضون للهجرة واللجوء بضرورة ترحيل هؤلاء اللاجئين خارج أوروبا، ووقف سياسة بناء المستوطنات منتقدين فشل الدول الأوروبية في الوصول لسياسة قومية موحدة للتعاطي مع أزمة الهجرة واللجوء، وطالبوا بضبط آلية دخول المهاجرين سواء بالحد أو المنع عبر إغلاق الحدود البينية (أحمد أبو الوفا، 2008، ص 53-62)، وفرض القيود الأمنية للإقامة وتضييق ظروف المعيشية تحت طائلة الإبعاد، وفرض قيود على كل أنواع التنقل من خلال فحص هوية المواطنين، ومنع إمكانية جلب اللاجئين لعائلاتهم، وتأمين طرف ثالث لترحيلهم "بلد آخر للجوء" (باسم راشد، 2016، ص 149).

وطالب حزب «البديل من أجل ألمانيا» بجعل وضع اللجوء مؤقتا ومقترنا بعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، ووقف إنزال المهاجرين غير النظاميين الذين تتقدمهم الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex) في السواحل الأوروبية. كما دعا إلى إعادة النظر في اتفاقية دبلن ومعارضة نظام حصص توزيع اللاجئين بين الدول الأوروبية، وتشجيع عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية أو نقلهم إلى مراكز إيواء خارج أوروبا في مناطق آمنة ("قرارات الترحيل ترعب اللاجئين في أوروبا.. كيف وإلى أين سيتم ترحيلهم؟"، 2021).

واستجابة لضغوط التيارات السياسية والاجتماعية المعارضة لتوسع سياسات استقبال المهاجرين واللاجئين، اتجهت بعض الدول الأوروبية إلى تشديد سياساتها تجاههم؛ فأعلنت النرويج إعادة اللاجئين الذين دخلوا أراضيها عبر روسيا، بينما أقامت النمسا والمجر سياجات على حدودهما للحد من عبور اللاجئين، كما أعلنت الحكومة البولندية وقف استقبال اللاجئين في إطار برنامج إعادة التوطين الأوروبي (حسين عبد العزيز، 2015). ولم يقتصر الأمر على اللاجئين القادمين من سوريا والعراق، بل شمل أيضا اللاجئين القادمين من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تعاني أزمات، مثل اليونان. فقد أعلنت الدنمارك أنها لم تعد ملزمة باستقبال اللاجئين القادمين من اليونان وإيطاليا، رغم تطوعها سنة 2015 لاستقبال نحو ألف لاجئ، في إطار الجهود الرامية إلى تخفيف الضغط عن هذين البلدين. (Peter Teffer, 2015)

وبالرغم من أن ألمانيا والسويد تعدان من أكثر الدول الأوروبية استقبالاً للاجئين وتوطينهم، فقد سبق للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن أكدت إبقاء إمكانية عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، سواء طوعاً أو عبر نقلهم إلى دولة ثالثة، في إطار الضوابط القانونية المعمول بها، مع مراعاة القيود التي يفرضها القانون الألماني على الإعادة القسرية إلى بعض البلدان (Justin Haggler, 2016). من جهتها، قررت هولندا تعليق العمل مؤقتاً باتفاق استقبال طالبي اللجوء القادمين من تركيا حتى نهاية 2023، وبدورها أعلنت النرويج عن خطط لترحيل اللاجئين وطالبي اللجوء المخالفين للقانون الذين لم يعودوا بحاجة إلى الحماية ("أوروبا تنتكر لطالبي اللجوء.. معايير جديدة لمستحقي الحماية"، 2022).

ويبدو أن الاتجاه الداعي إلى تفكيك مخيمات اللجوء وترحيل اللاجئين قد وجد صدى متزايداً في القارة الأوروبية، حيث أصبحت المقاربة الأمنية حاضرة بقوة في التعامل مع قضايا الهجرة واللجوء، إلى جانب الاعتبارات الإنسانية والحقوقية. ومن المرجح أن يؤثر تنامي التيارات المناهضة للهجرة في توجهات الاتحاد الأوروبي وصياغة سياساته المستقبلية تجاه المهاجرين واللاجئين.

5. المخاوف الأمنية من استضافة المهاجرين واللاجئين

يخشى الرافضون لاستقبال المهاجرين واللاجئين في أوروبا من تداعيات هذه الاستضافة على الأمن بمفهومه الأوسع، الذي يشمل حماية الدولة وتماسكها الاجتماعي ومصالحها وقيمها المجتمعية. ويرتبط هذا التخوف باحتمال ارتفاع الأعباء الأمنية على الدول المضيفة، وزيادة الضغط على الأجهزة الأمنية، إلى جانب تنامي بعض مظاهر الجريمة وانتشار المخدرات، وما قد تفرزه البطالة والفقر من مشكلات اجتماعية وأمنية (نادية سعد الدين، 2016، صص 19-21).

ولقي الخطاب السياسي المعادي للهجرة، القائم على اعتبارها تهديداً لأمن الدولة واستقرارها، دعماً في بعض وسائل الإعلام وفي جزء من المناخ السياسي السائد في أوروبا، خاصة مع التحاق بعض أبناء المهاجرين بجماعات جهادية، مما عزز المخاوف الأمنية داخل المجتمعات الأوروبية. وارتبط ذلك أيضاً بمخاوف انتقال الاضطرابات وعدم الاستقرار من مناطق الجنوب إلى أوروبا عبر بعض الفئات التي تواجه صعوبات في الاندماج، وما قد يجعلها أكثر عرضة للاستقطاب من قبل الجماعات المتطرفة والتيارات الدينية المتشددة (حنان مراد، 2023، ص 473). ويزداد هذا القلق مع تمدد تنظيم «الدولة الإسلامية» واقتراجه من الحدود الأوروبية، وما يثيره ذلك من مخاوف بشأن انتقال العمليات الإرهابية إلى الأراضي الأوروبية، خاصة مع قرب ليبيا من السواحل الإيطالية، إذ لا تتجاوز المسافة بينهما نحو 350 كلم، مما جعل طريق البحر المتوسط محل اهتمام أمني متزايد، لاسيما في ظل استخدام قوارب الهجرة غير النظامية (أحمد دياب، 2015، ص 181).

ويبقى القلق الأكبر لدى بعض الأوروبيين مرتبطاً باحتمال انضمام بعض المواطنين الأوروبيين إلى الجماعات الإرهابية، في سياق احتكاكهم بشباب الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين. ويشير ستيفان لاثيون (Stefan Lathion) وأوليفيه بوبينو (Olivier Bobineau) إلى فئة أطلقا عليها وصف «المتأسلمين»، وتشمل بعض الفرنسيين الذين اعتنقوا الإسلام، وتتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، ويعيشون في الضواحي ويواجهون أزمات في الهوية وشعوراً بالاغتراب الاجتماعي. ويرتبط هذا التصور أيضاً بما قد يواجهه بعض المعتنقين للإسلام من صعوبات في الاندماج نتيجة اختلاف معتقداتهم الدينية عن البيئة الاجتماعية السائدة (Chimienti, M., Bloch, 2019)، أما بعد اعتناقه الإسلام، فقد يشعر بعضهم بأن انتماءه الفرنسي أصبح موضع تشكيك، مما قد يعمق لديه الإحساس بالاغتراب. وقد يسهم هذا الشعور، إلى جانب عوامل اجتماعية ونفسية أخرى، في جعل بعض الأفراد أكثر عرضة للاستقطاب من قبل الجماعات المتطرفة، التي تستغل أزمات الهوية والحاجة إلى الانتماء لتقديم إطار هوياتي بديل يمنح الفرد شعوراً بالقبول والقوة والانتماء، مما يسهل عملية استقطابه (حميد علي حسين، 2019، ص 27 - 43).

وقد ساهمت صعوبات سياسات الاندماج الأوروبية بعد عقود من الهجرة في تعميق بعض مشكلات الاندماج، خاصة حين غلبت عليها المعايير والتقاليد المرتبطة بالثقافة الأوروبية على حساب الخصوصيات الثقافية للمهاجرين. ورغم أن العمالة المهاجرة توفر طاقة بشرية شابة وتساهم في تلبية حاجات سوق العمل، فإنها أصبحت في خطاب التيارات الرفضية للهجرة مرتبطة بمخاوف أمنية، خاصة مع تصاعد الخطابات اليمينية التي تربط بين الهجرة والتطرف الإسلامي، وما رافق ذلك من تنامي ظاهرة "الإسلاموفوبيا".

وفي هذا السياق، أنشأت بعض الأحزاب اليمينية منظمة حملت اسم «مدن ضد الأسلمة» لمناهضة ما تعتبره تمهداً للإسلام في أوروبا. ويقوم خطاب هذه التيارات على اعتبار تنامي حضور المسلمين تهديداً للهوية الأوروبية، كما يستند الفكر اليميني المتطرف إلى تصورات تقوم على التفوق الثقافي والحضاري، وترى في المهاجرين المسلمين منافساً للهوية والقيم السائدة في المجتمعات الأوروبية (Magda fahsi, 2012).

عموماً، ترتبط معضلة اغتراب المهاجرين بفشل بعض سياسات الاندماج في الدول المستقبلية، في ظل انتشار التمييز والعنصرية والقيود الأمنية والاقتصادية والإجرائية المفروضة على المهاجرين. كما يسهم استغلال أوضاع بعض المهاجرين غير النظامية كعمالة منخفضة التكلفة، مع محدودية حقوقهم مقارنة بالعمالة الوطنية، في تعميق مشاعر عدم الأمان وافتقار الانتماء. وتتراكم هذه التجارب السلبية في الذاكرة الجماعية وتنتقل إلى الأجيال اللاحقة عبر التنشئة الاجتماعية، مما يعزز التمسك بالخصوصية الثقافية والانغلاق، ويؤثر في العلاقة بين المهاجرين والدولة المستقبلية، خاصة عند تشكل جماعات مهاجرة متماسكة، بما يفرض تحديات أمام الاندماج الاجتماعي والتماسك الوطني (أيمن زهري، 2013، ص 31).

ثالثاً: نحو مقارنة توفيقية لقضيتي الهجرة واللجوء

أدى اختلاف مواقف القادة الأوروبيين إلى تباين سياسات التعامل مع الهجرة واللجوء، حيث اتبعت الدول الأعضاء مقاربات مختلفة في مواجهة الأزمة. فبينما اتجهت دول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين انطلاقاً من اعتبارات إنسانية، تبنت دول أخرى، مثل المجر والنمسا، سياسات أكثر تشدداً تجاههم. ورغم تباين المواقف، برز توافق أوروبي حول الحد من الهجرة غير النظامية وتدفعات اللجوء، والسعي نحو وضع استراتيجية مشتركة وتفعيل آلياتها على مستوى الاتحاد.

1. الانفتاح النسبي: سياسة مرنة تواكب الظروف والمصالح

تتدخل في معالجة قضيتي الهجرة واللجوء مجموعة من العوامل المرتبطة بالاقتصاد والاستقرار الأمني في دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب أعداد الوافدين وطبيعة الأزمات في بلدانهم الأصلية، وما تفرضه من اختلاف في مدة الإقامة ومتطلباتها. كما تؤثر المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية للدول المضيفة في توجهاتها، مما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد سياسات تتراوح بين التشديد والانفتاح النسبي، وفقاً للظروف والمصالح القائمة.

ففي إطار انفتاحه النسبي تجاه دول الجوار في قضيتي الهجرة واللجوء، سعى الاتحاد الأوروبي منذ اندلاع الربيع العربي سنة 2011 إلى إبرام اتفاقيات لتسهيل تنقل الأشخاص، وأطلق شراكات خاصة بحرية التنقل مع دول جنوب المتوسط، مثل المغرب وتونس والجزائر ومصر، بهدف وضع إطار شامل لإدارة حركة الأشخاص بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة. وشملت هذه الشراكات تسهيل إجراءات التأشيرات، وتنظيم الهجرة المشروعة، ووضع أطر للهجرة الاقتصادية، وبناء القدرات في مجال إدارة التحويلات، وربط احتياجات سوق العمل بالعمالة المتاحة، إلى جانب برامج العودة وإعادة الإدماج وتطوير أنظمة اللجوء بما ينسجم مع معايير الاتحاد الأوروبي (منظمة أوكسفام، 2020، ص ص 6-7)

كما أن حرص الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على صورته أمام المجتمع الدولي كفضاء يحترم حقوق الإنسان دفعه إلى اعتماد سياسة إعادة توطين اللاجئين، ففي الوقت الذي تتجه فيه بعض دوله إلى الحد من الهجرة غير النظامية، تواصل دول أخرى استقبال الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية وإعادة توطينهم. وفي هذا الإطار، التزمت دول الاتحاد، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، بتعزيز برامج إعادة التوطين ونقل الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية إلى أوروبا عبر مسارات آمنة (Migration and Migrants, 2018, Pp23-24)، حيث تعهدت كل من ألمانيا وفرنسا بإعادة توطين 10 آلاف شخص لكل منهما، وأعلنت السويد التزامها بإعادة توطين 8850 شخصاً، بينما أكدت المملكة المتحدة أنها ستعيد توطين 8800 شخصاً في إطار برنامجها المشترك مع منظمة الأمم المتحدة، وأعلن مكتب شؤون الهجرة التابع للاتحاد الأوروبي بأنه قد تمت إعادة توطين 4252 شخصاً

في أوروبا إلى غاية يونيو 2018 ضمن ما هو مسطر في البرنامج الأوروبي ("إلى أين وصل البرنامج الأوروبي لإعادة توطين اللاجئين؟"، 2018).

وقد فرضت هذه الاستراتيجية الأوروبية لتدبير الهجرة الرفع من الغلاف المالي المخصص لها، حيث رصد الاتحاد الأوروبي اعتمادات مالية بقيمة 7 مليار يورو ما بين العامين 2014 و2020 لمواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية، وأدرج هذه الاعتمادات ضمن موازنته تحت بندين، البند الأول هو بند "اللجوء، والهجرة، والدمج" حوالي (1.3 مليار يورو) ، والبند الثاني هو بند "الأمن الداخلي" حوالي (9.3 مليار يورو) (Gestion de la crise des réfugiés, 2019).

ولاقى سياسات الانفتاح النسبي التي تنتهجها دول الاتحاد الأوروبي تجاه المهاجرين واللاجئين انتقادات من تيارات شعبية، خاصة اليمينية منها. ويرى ستيفن كاستلز (Stephen Castles) أن سياسات الهجرة الأوروبية تعاني من محدودية الفاعلية، إذ تواجه صعوبات في الحد من تدفقات الهجرة أو التحكم في خصائصها، نتيجة اعتماد مقاربات تقليدية تركز على الاستجابة للمطالب الآنية والمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، وهو ما يؤدي إلى معالجة الظاهرة من زوايا محدودة (Stephen Castles, 2010, Pp 1569-1575).

2. وضع شروط صارمة للدخول وفتح الحدود في وجه الدول الصديقة

كرست دول أوروبية، مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، منذ أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي جهوداً متزايدة لتشدّد الرقابة على تدفقات المهاجرين القادمين من إفريقيا والشرق الأوسط. فبعد الاكتفاء ببطاقات التعريف الوطنية للدخول، أصبحت تشترط جواز السفر، ثم فرضت الحصول على التأشيرة مع تشديد شروط منحها، إلى جانب إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول جنوب المتوسط لتنظيم الهجرة واللجوء.

كما تعزز الارتباط بين الهجرة والأمن في سياسات الاتحاد الأوروبي، حيث اتجهت الحكومات الأوروبية منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى أمننة الحدود والهجرة وتشديد التعامل مع تدفقات المهاجرين واللاجئين. وانتقلت القضية تدريجياً من إطارها الإنساني والاجتماعي إلى أولوية سياسية وأمنية، مع ربطها بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ومخاوف الحفاظ على الهوية الوطنية، وحماية سيادة الدول الأوروبية.

فقد قررت بلغاريا في نونبر 2021 فرض حالة طوارئ جزئية وإرسال تعزيزات عسكرية إلى حدودها البرية مع تركيا واليونان، للحد من محاولات دخول المهاجرين، خاصة الأفغان الفارين من بلدهم بعد سيطرة طالبان على الحكم. كما أعلنت جمهورية التشيك في 27 شتبر 2022 استئناف عمليات التفتيش مؤقتاً على حدودها مع سلوفاكيا، من خلال إقامة 27 نقطة تفتيش لمدة عشرة أيام على الأقل. وأفادت الشرطة التشيكية باعتقال نحو 9500 مهاجر غير نظامي على حدودها خلال شهر يونيو 2022، أغلبهم من السوريين، مقابل 1330 مهاجراً خلال سنة 2021.

كما قامت سلطات بعض الدول الأوروبية، مثل كرواتيا واليونان، خلال سنة 2022 بعمليات صد للمهاجرين، حالت في بعض الحالات دون تمكينهم من تقديم طلبات اللجوء، رغم الانتقادات المرتبطة بمدى توافق هذه الممارسات مع الالتزامات الدولية المتعلقة باستقبال طالبي اللجوء ودراسة طلباتهم وتوفير الحماية لهم. كما كثفت سلطات مقدونيا الشمالية عمليات مراقبة الحدود وصد المهاجرين القادمين من اليونان خلال السنة نفسها. وفي 26 شتبر 2022، أعلنت المفوضية الأوروبية مقترحات لمساعدة السلطات المقدونية في تدبير الهجرة غير النظامية ومكافحة تهريب المهاجرين وتعزيز أمن الاتحاد الأوروبي، ضمن جهودها لتشديد الرقابة على الحدود الخارجية ("إجراءات أوروبية مشددة على الحدود بعد تدفق اللاجئين على طريق البلقان"، 2022).

وأشارت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، إلى مجموعة من التدابير التي يتضمنها الاتفاق الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء، من أبرزها تشديد الإجراءات على المعابر الحدودية، وتوثيق بيانات طالبي اللجوء وأخذ بصماتهم وإخضاعهم لفحوصات طبية، إلى جانب اعتماد آلية سريعة لدراسة طلبات القادمين من دول تقل فيها نسب قبول طلبات اللجوء عن 20%، مثل تونس والمغرب. كما طرحت المفوضية الأوروبية حزمة من القوانين الجديدة لإعادة تنظيم سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة واللجوء (قرارات ترحيل ترعب اللاجئين في أوروبا... كيف وإلى أين سيتم ترحيلهم؟"، 2021).

وإذا كانت دول الاتحاد الأوروبي قد تبنت سياسات مشددة للحد من تدفقات المهاجرين واللاجئين القادمين من إفريقيا والشرق الأوسط، فإنها تتبع سياسات أكثر مرونة تجاه القادمين من دول أوروبية صديقة، خاصة دول أوروبا الشرقية غير الأعضاء في الاتحاد، مثل ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وصربيا وأوكرانيا. وفي هذا السياق، بلغ عدد المهاجرين الأوكرانيين في ألمانيا نحو 962 ألفا سنة 2022، مقابل أكثر من 834 ألف مهاجر من سوريا وأفغانستان والعراق مجتمعين خلال الفترة 2014-2016، ليصبح الأوكرانيون ثاني أكبر جالية أجنبية في ألمانيا بعد الأتراك ("أكثر من مليون أوكراني فروا إلى ألمانيا منذ الغزو الروسي"، 2023).

ولعل سياسة «الباب المفتوح» التي يتبعها الاتحاد الأوروبي تجاه مهاجري الدول الصديقة، رغم ما قد يترتب عنها من أعباء سياسية واقتصادية وأمنية، ترتبط في نظر بعض الباحثين بتقارب مجتمعات هذه الدول مع المجتمعات الأوروبية في القيم والثقافة والمعتقدات. كما ينظر إلى مهاجريها باعتبارهم أقل إثارة للمخاوف المرتبطة بالهوية والثقافة، في حين تربط بعض التيارات الأوروبية المتعصبة الهجرة القادمة من الدول ذات الأغلبية المسلمة بمخاوف ثقافية وهوياتية، وتقدمها أحيانا في إطار اقتصادي وأمني.

3. الغربة على الحدود وخلق منصات لإنزال المهاجرين واللاجئين

تعتمد دول الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف الإجراءات والآليات الأمنية لمواجهة الهجرة غير النظامية والحد من تدفقاتها، من خلال إخضاع المهاجرين واللاجئين لإجراءات الفرز والمراقبة على الحدود، والسماح لبعضهم بالولوج

إلى أراضيها، مع منع آخرين أو توجيههم إلى مراكز خارج الاتحاد الأوروبي. كما خصصت دول الاتحاد موارد مالية مهمة لتطوير أنظمة المراقبة الإلكترونية وتعزيز حماية الحدود، ومن أبرز الآليات المعتمدة وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية "فرونتكس" (Frontex)، التي أنشئت سنة 2004 لتعزيز التعاون في إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

واتفق قادة الحكومات الأوروبية خلال قمة بروكسيل سنة 2019 على بحث إمكانية إنشاء "منصات إنزال إقليمية" في شمال إفريقيا، تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وتهدف هذه المنصات إلى تسريع إجراءات التمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية والأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية، وفق معايير حقوق الإنسان، والحد من الرحلات الخطرة التي ينظمها مهربو البشر (جاي فيرهوفشتات، 2018).

وفي هذا السياق، سعى قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى بحث إمكانية إنشاء «منصات إقليمية للإنزال» خارج حدوده، بهدف إجراء فرز أولي للوافدين والتعامل مع طلبات الحماية قبل وصولهم إلى الأراضي الأوروبية، وقد طُرحت دول من جنوب المتوسط، من بينها المغرب وتونس، ضمن الدول المحتملة لاحتضان مثل هذه المنشآت. غير أن هذا التوجه واجه تحفظا واضحا من دول شمال إفريقيا، إذ رفضت المغرب وتونس مقترحات إقامة منصات للإنزال على أراضيها، انطلاقا من اعتبارات مرتبطة بالسيادة الوطنية، وأعباء استضافة المهاجرين، ورفض تحويل أراضيها إلى فضاء لمعالجة تدفقات الهجرة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويكشف هذا التباين عن اختلاف في أولويات الطرفين، ففي حين يركز الاتحاد الأوروبي على تعزيز مراقبة حدوده الخارجية وتقاسم مسؤولية تدبير الهجرة مع دول العبور، تؤكد دول جنوب المتوسط أهمية تقاسم المسؤوليات بصورة متوازنة واحترام سيادتها في تحديد طبيعة التعاون في مجال الهجرة.

4. نظام الحصص للدول الأوروبية

ترتبط مسألة توزيع حصص المهاجرين واللاجئين في أوروبا بـ«نظام دبلن»، الذي يُحمل دولة الدخول الأولى مسؤولية دراسة طلب اللجوء، وهو ما يفرض أعباء كبيرة على دول مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا والمجر وكرواتيا. وفي المقابل، تسمح بعض هذه الدول لطالبي اللجوء بمواصلة رحلتهم نحو دول شمال أوروبا، مثل النمسا وألمانيا والسويد، مما أدى إلى تزايد تدفقات اللاجئين إليها وارتفاع أعداد طلبات اللجوء المقدمة فيها.

وقد دعت ألمانيا وفرنسا والسويد، باعتبارها من أكثر دول الاتحاد الأوروبي استقبالا للاجئين خلال السنوات الأخيرة، إلى اعتماد سياسة أوروبية موحدة للتعامل مع الهجرة واللجوء، تقوم أساسا على نظام الحصص لتحقيق توزيع أكثر عدالة للاجئين بين الدول الأعضاء. وتشمل هذه السياسة توحيد قواعد وإجراءات دراسة طلبات اللجوء واستقبال اللاجئين، ووضع آليات لإعادة من دخلوا بصورة غير نظامية مع الحفاظ على كرامتهم، إلى جانب تحديد

الدول الآمنة القادرة على استقبال اللاجئين دون تحميلها أعباء تفوق قدراتها أو المساس بأمنها (باسم راشد، 2016، ص 148).

وفي هذا الإطار، وضعت فرنسا وألمانيا في ماي 2019 خطة مشتركة لإعادة توطين المهاجرين واللاجئين داخل القارة الأوروبية، وحظيت الخطة بمشاركة كل من كرواتيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وليتوانيا ولوكسمبورغ والبرتغال، بهدف توزيع اللاجئين بصورة أكثر توازناً بين دول الاتحاد. في المقابل، أبدت إيطاليا والمجر وبولندا تحفظها تجاه الخطة، انسجاماً مع مواقفها المتشددة من سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية ("الهجرة إلى أوروبا: 8 دول أوروبية توافق على آلية لتوزيع واستضافة المهاجرين"، 2019).

كما أدت الحرب الروسية-الأوكرانية إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين نحو دول الاتحاد الأوروبي، حيث سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال سنة 2022 وصول نحو 4.8 مليون شخص إلى دول شرق الاتحاد الأوروبي طلباً للحماية واللجوء. وفي هذا السياق، أشارت مفوضية الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية، إيلفا يوهانسون، إلى اعتماد إصلاحات جديدة لتعزيز تقاسم المسؤولية والتضامن في مجال الهجرة واللجوء، في ظل استمرار الخلافات بين الدول الأعضاء حول آليات توزيع طالبي اللجوء (Benjamin Fox, 2023). وقد ساهم تعثر نظام الحصص وتباين مواقف الدول الأعضاء في الدفع نحو إعادة بناء الإطار الأوروبي المشترك، وصولاً إلى اعتماد ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي الجديد سنة 2024، الذي يقوم على مبدأ التضامن وتقسيم المسؤولية، مع إتاحة آليات متعددة لمساهمات الدول الأعضاء بدل الاقتصار على نظام موحد لتوزيع طالبي اللجوء (European Parliament and Council of the European Union, 22 May 2024).

5. تبني سياسة الاندماج والتعايش المجتمعي

تعد أوروبا اليوم أكثر تنوعاً ثقافياً وعرقياً ودينياً من فترات سابقة، وهو ما يدفع قادتها إلى إدراك أهمية إدارة هذا التنوع وتعزيز اندماج المهاجرين، باعتباره عاملاً أساسياً لتحقيق الانسجام والاستقرار الداخلي. كما تمثل التعددية الثقافية أحد المداخل المهمة لإدارة التنوع داخل المجتمعات الأوروبية وتعزيز التعايش بينها. ومن أبرز الإشكالات التي تطرحها قضية الهجرة في أوروبا مسألة اندماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية، خاصة لدى الجيلين الثاني والثالث ممن يواجهون تحديات مرتبطة بالهوية والانتماء. كما ترتبط صعوبات الاندماج لدى بعض الفئات باختلاف المرجعيات الدينية والثقافية عن القيم السائدة في المجتمعات الأوروبية، فضلاً عن استمرار بعض التصورات التي تنظر إلى المهاجرين باعتبارهم جماعات غير قابلة للاندماج، وترتبط حضورهم بمخاوف أمنية وثقافية. وقد ساهمت هذه التصورات في تعميق التوتر حول قضايا الهوية والتعايش داخل المجتمعات الأوروبية (حنان مراد، 2023، ص ص 69-70).

كما تعيش فئات واسعة من المهاجرين في أوضاع اقتصادية واجتماعية هشة، إلى جانب ضعف التضامن الاجتماعي داخل بعض المجتمعات الأوروبية ومحدودية فرص العمل، مما يعزز مشاعر الظلم والعزلة لدى المهاجرين، وقد يؤدي إلى إضعاف آليات الضبط والتماسك الاجتماعي.

ولتجاوز هذا الإشكال، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات جديدة للاندماج والتعايش، تقوم على إدماج المهاجرين واللاجئين في المجتمع مع احترام هوياتهم الثقافية. وتهدف هذه المقاربة إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الخصائص الثقافية وتعزيز الاندماج في المجتمع الأوروبي، وصولاً إلى ترسيخ شعور بالانتماء لدى المهاجرين واللاجئين. وفي السياق نفسه، تتجه دول مثل ألمانيا والسويد والمملكة المتحدة إلى دعم التعددية الثقافية، مع الحفاظ على الثقافة الوطنية باعتبارها الإطار الجامع، والاستفادة من التنوع الثقافي في تعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعي (لطفي حاتم، 2015).

في المقابل تسعى بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا إلى تبني سياسة تدعو المهاجرين إلى الانصهار الكلي في المجتمع، وسيادة ثقافة البلد المضيف، أي محاولة اتباع سياسة الاندماج بصيغة الانصهار في محاولة الحفاظ على ثقافة بلد اللجوء أو بلد الضيافة، وعدم قبول قيم وعادات وافدة قد تسبب التوتر الاجتماعي وغياب السلم الأهلي (نادية سعد الدين، 2016، ص18)، غير أن فئة كبيرة من المهاجرين بغض النظر عن أصولهم يفضلون الاندماج الاجتماعي في الدولة المضيئة دون الانصهار الكامل مع المجتمع الأوروبي، ويصرّون على ارتباطهم بالهوية العرقية لأبائهم.

وأكد الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا أولاند (François Hollande) ضرورة اعتماد سياسات ليبرالية لإدماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي، معتبراً أن نجاح عملية الاندماج يرتبط بمستقبل الدولة. كما شدد على أهمية استفادة المهاجرين من التدريب المدني حول قيم الجمهورية وحقوقهم وواجباتهم، إلى جانب تعلم اللغة الفرنسية، باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق الاندماج (Déclaration de M. François Hollande, 2014).

غير أن تعثر سياسات الإدماج والاستيعاب في بعض الدول الأوروبية قد يفاقم التوتر بين المجتمع الأصلي والمهاجرين، ويزيد من الاحتقان والعنف المجتمعي، كما قد يعزز الخطابات المعادية لبعض الأديان والجماعات. وقد تدفع مشاعر التهميش والاعترا ب بعض المواطنين والمجنسين والمهاجرين، خاصة من الجيلين الثاني والثالث، إلى البحث عن بدائل للانتماء، مما يهيئ بيئة ملائمة لتنامي التطرف (هايدي عصمت كارس، 2015).

6. إعادة النظر في اتفاقية السفر الحر "شنغن"

اعتبرت أوروبا لسنوات اتفاقية السفر الحر «شنغن» إطاراً لحماية حدودها وتسهيل التنقل بين دولها، إلا أن أزمة الهجرة واللجوء جعلتها موضع خلاف بين الدول الأعضاء. فقد اتهمت بعض الدول اليونان وإيطاليا بتسهيل حصول المهاجرين واللاجئين على تأشيرات شنغن لمغادرة أراضيها نحو غرب ووسط أوروبا، كما لوّحت إيطاليا

سنة 2014 بمنح تأشيرات جماعية للواصلين إليها للضغط على الدول الأوروبية وتقاسم أعباء الاستضافة. ودفع ذلك وزراء الداخلية والعدل الأوروبيين إلى تشديد شروط التأشيرة في بعض الحالات، أو تسهيلها لمواطني دول مثل تركيا في إطار ترتيبات مرتبطة بإدارة ملف اللاجئين (أمني سليمان، 2016، ص34).

وقد دعت بولندا ولاتفيا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك، عقب الهجمات الإرهابية التي شهدتها باريس في نوفمبر 2015، إلى تشديد الرقابة على حدود منطقة «شنغن» وفرض قيود صارمة على حركة الهجرة الجماعية نحو أوروبا. وأعاد ذلك طرح مسألة توزيع اللاجئين بين الدول الأوروبية، خاصة الخطة التي كانت تستهدف توزيع نحو 160 ألف مهاجر بصورة أكثر عدالة بين الدول الأعضاء (Joanna Plucinska, 2015).

كما دعا وزراء داخلية بعض دول منطقة شنغن إلى إعادة النظر في العمل بالاتفاقية والعودة إلى نظام التأشيرات الوطنية، في ظل المخاوف المرتبطة بتدفقات الهجرة غير النظامية. واعتُبر ذلك من أبرز التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي، خاصة مع تنامي المخاوف الأمنية المرتبطة بالإرهاب والاتجار بالبشر، ودفع تدفقات المهاجرين عبر اليونان إلى مراجعة نظام التأشيرات الموحدة ومنطقة حرية التنقل (تقرير اجتماع وزراء داخلية الدول الأوروبية، 2016).

وقد عادت الخلافات حول حرية التنقل داخل منطقة شنغن إلى الواجهة في يوليو 2026، على خلفية تدفقات المهاجرين إلى مدينة سبتة، إذ قررت إيطاليا في 31 يوليو تعليق ترتيبات حرية التنقل مع إسبانيا مؤقتاً، مبررة ذلك باعتبارات الأمن والهجرة، قبل أن ترفض في 7 غشت الإنذار الإسباني القاضي برفع هذه القيود. وردت إسبانيا بدورها بإعادة فرض ضوابط مؤقتة على المسافرين القادمين من إيطاليا ("إيطاليا: تعليق شنغن وإسبانيا... تدفق مهاجرين إلى سبتة"، 2026)، ما يعكس استمرار التوتر بين متطلبات حرية التنقل داخل الفضاء الأوروبي والاعتبارات الأمنية المرتبطة بالهجرة وحماية الحدود .

غير أن حرية التنقل بين دول الاتحاد، إلى جانب حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة والاستثمار والتبادل التجاري، تمثل ركناً أساسياً في مشروع التكامل الأوروبي. لذلك، فإن تقييد الحدود المفتوحة قد يعزز الأصوات المشككة في جدوى استمرار الاتحاد، ويضعف إحدى أهم مزاياه الاقتصادية واللوجستية (أمني سليمان، 2016، ص 35).

خاتمة:

تكشف دراسة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة واللجوء عن مجموعة من الاستنتاجات أهمها كونها قضية مركبة تتقاطع فيها الاعتبارات الاقتصادية والديموغرافية والأمنية والسياسية والإنسانية، الأمر الذي جعل تدبيرها من القضايا المركزية في مسار التكامل الأوروبي. فقد أفرزت التحولات الديموغرافية وحاجة أسواق العمل إلى الكفاءات واليد العاملة الأجنبية توجهها نحو استقطاب الهجرة المنظمة، في حين دفعت الضغوط المرتبطة

بالهجرة غير النظامية وأمن الحدود وتنامي المخاوف حول الهوية والتماسك الاجتماعي نحو تشديد سياسات المراقبة والحدود. كما كشفت أزمة اللجوء عن استمرار تباين مواقف الدول الأعضاء بشأن تقاسم المسؤوليات، وأسهمت في تعزيز حضور الهجرة ضمن التنافس السياسي وصعود الخطابات الشعبوية واليمينية المتشددة. وتبين الدراسة أن معالجة هذه التحديات تتطلب تطوير مقاربة أوروبية أكثر تنسيقاً، تجمع بين إدارة فعالة للحدود، وتوسيع مسارات الهجرة القانونية، وتعزيز الاندماج، وضمان الحماية الدولية واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يمثل ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي محطة مهمة لإعادة تنظيم المسؤوليات وآليات التضامن بين الدول الأعضاء، وترتبط فعاليته بمدى قدرة الاتحاد على تجاوز الخلافات الداخلية وتحويل المبادئ المشتركة إلى سياسات قابلة للتنفيذ. ومن ثم، تتجه توصيات الدراسة نحو تعزيز التنسيق الأوروبي في تدبير الهجرة واللجوء، وتطوير قنوات الهجرة القانونية، ودعم سياسات الاندماج، وتقوية التعاون مع دول المنشأ والعبور، مع الحفاظ على التوازن بين متطلبات الأمن والاقتصاد والديموغرافيا والالتزامات الإنسانية، ضمن رؤية مشتركة تسهم في تعزيز تماسك الاتحاد واستقراره.

لائحة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

■ الكتب:

- أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة 2008.
- الحبيب استاتي زين الدين، "هجرة الكفاءات في المغرب الكبير: الواقع والدروس المستخلصة"، ضمن كتاب جماعي، الهجرة الدولية في سياقات متغيرة مقاربات متعددة، دار العرفان للنشر والتوزيع، أكادير، الطبعة الأولى، مارس 2023.
- المجلات:
- أحمد دياب، "معضلة أوروبية: جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية"، مجلة الساسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 201، المجلد 50، يوليو 2015.
- أماني سليمان، "الاستجابة الأوروبية للاجئين من منظور الأمن الإنساني"، اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 205، المجلد 51، يناير 2016.
- أيمن زهري، "الحراك البشري: المجتمعات المهاجرة والتغيير السياسي في الدول الأم"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 192، المجلد 47، أبريل 2013.
- باسم راشد، "بعد هجمات باريس: السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 203، المجلد 51، يناير 2016.
- حسن أحمد صلاح، "عودة اليمين المتطرف في أوروبا"، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 17، السنة الرابعة، يناير - فبراير - مارس، 2013.

- حميد علي حسين، "رؤية إستراتيجية في ضوء ملامح التجديد الفرنسي: الماكرونية أنموذجاً"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، عدد 23، 2019.
- حنان مراد، "تأثير الهجرة على الهوية بين مقتضيات القانون الدولي والإكراهات الثقافية: دراسة في حالة المهاجرين الأوروبيين من أصل مغربي"، ضمن كتاب جماعي، الهجرة الدولية في سياقات متغيرة مقاربات متعددة، دار العرفان للنشر والتوزيع، أكادير، الطبعة الأولى، مارس 2023.
- خالد حنفي علي، "اللاجئون... الاختبار الكاشف للدولة والإقليم والعالم"، اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 205، المجلد 51، يناير 2016.
- سالم أقاري وعبد الكريم بن رحلة، "السياسة الألمانية اتجاه الهجرة الدولية وفق قانون العمالة المهرة والمتخصصة"، ضمن كتاب جماعي، الهجرة الدولية في سياقات متغيرة مقاربات متعددة، دار العرفان للنشر والتوزيع، أكادير، الطبعة الأولى، مارس 2023.
- سحر صفا الله، "الأمن والهجرة... رؤية مقارنة بين التقليدية والنقدية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 207، المجلد 52، يناير 2017.
- شاكِر ظريف، "هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج (1991-2015): دراسة في الأسباب والانعكاسات"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، عدد 21، 2017.
- شريف مصطفى أحمد حسن، "الإحلال الثقافي واليمين الجديد، التطرف من أجل الهوية: دراسة فلسفية"، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، مصر، عدد 54 (الجزء الأول)، يناير 2022.
- عزة هشام، "تأثيرات المزاج العام في العلاقة بين المجتمعات"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 225، المجلد 56، يوليو 2021.
- فتحي بولعراس، "تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 214، المجلد 53، أكتوبر 2018.
- مروة محمد عبد المنعم بكر، "الإعلام الجديد وصعود الأحزاب الشعبوية في أوروبا: دراسة حالة ألمانيا"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 223، المجلد 56، يناير 2021.
- منشور المرصد الأوروبي لحقوق الإنسان، "أنت لست من هنا رهاب الأجانب والتفرقة العنصرية ضد اللاجئين والمهاجرين في أوروبا"، يونيو 2018.
- نادية سعد الدين، "تأزم بنية الدولة المضيفة للاجئين.. الأردن نموذجاً"، اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 205، المجلد 51، يناير 2016.
- هشام مراد، "حركات السترات الصفراء في أوروبا.. رؤية مقارنة"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 216، المجلد 54، أبريل 2019.
- يوهي أهوجا، "الاستثناء العلماني: تصاعد الاتجاه نحو تأكيد الهوية المسيحية لأوروبا"، مجلة اتجاهات الأحداث، ملحق تقرير المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد 29، 2018-2019.
- المقالات الإلكترونية:
 - "إيطاليا: تعليق شنغن وإسبانيا... تدفق مهاجرين إلى سبتة"، 31 يوليو 2026، www.france24.com.

- "إجراءات أوروبية مشددة على الحدود بعد تدفق اللاجئين على طريق البلقان"، www.dw.com، منشور بتاريخ 4 أكتوبر 2022.
- "أكثر من مليون أوكراني فروا إلى ألمانيا منذ الغزو الروسي"، www.dw.com، تاريخ النشر 16 فبراير 2023.
- "ألمانيا تستعين بـ"البطاقة الخضراء" لجذب العمالة الخارجية"، www.dw.com، منشور بتاريخ 19 شتبر 2022
- "الهجرة إلى أوروبا: 8 دول أوروبية توافق على آلية لتوزيع واستضافة المهاجرين"، www.bbc.com، منشور بتاريخ 23 يوليو 2019.
- "إلى أين وصل البرنامج الأوروبي لإعادة توطين اللاجئين؟"، www.infomigrants.net، منشور بتاريخ 9 يوليو 2018.
- "أوروبا تنتكر لطالبي اللجوء.. معايير جديدة لمستحقي الحماية"، www.aa.com.tr، تاريخ النشر 30-08-2022.
- "دولة أوروبية متقدمة تبحث عن عشرات آلاف العاملين"، www.skynewsarabia.com، منشور بتاريخ 14 أكتوبر 2017.
- "طوق نجاة لاقتصادها.. هل ينقذ المهاجرون الجدد أوروبا من أزمة اليد العاملة؟"، www.trtarabi.com، منشور بتاريخ 13 يناير 2023.
- "قرارات الترحيل ترعب اللاجئين في أوروبا.. كيف وإلى أين سيتم ترحيلهم؟"، www.trtarabi.com، تاريخ النشر 8 يونيو 2021.
- "قرارات ترحيل ترعب اللاجئين في أوروبا.. كيف وإلى أين سيتم ترحيلهم؟"، www.trtarabi.com، منشور بتاريخ 8 يونيو 2021.
- "لقاء فرنسي - ألماني لتجاوز الاختلافات التي ولدتها حرب أوكرانيا"، www.independentarabia.com، منشور بتاريخ 25 نوفمبر 2022.
- "نقص اليد العاملة في أوروبا... ما هو الحل الألماني؟"، www.dw.com، منشور بتاريخ 5 دجنبر 2022.
- أحمد الهواس، "هل يهدد نقص العمالة الوافدة الاقتصاد الألماني؟"، www.aljazeera.net، منشور بتاريخ 27 يونيو 2022.
- جمال أبيض، "عريضة تطالب حكومة إسبانيا بتسوية وضعيات المهاجرين غير النظاميين"، www.hespress.com، منشور بتاريخ 22 دجنبر 2022.
- حسين عبد العزيز، "هجمات باريس.. هل تغير سياسة أوروبا تجاه اللاجئين؟"، www.aljazeera.net، تاريخ النشر 22/11/2015.
- سارة المصري، "شيخوخة السكان.. هل تواجه أوروبا خطر الفناء الديموغرافي؟"، www.aljazeera.net، منشور بتاريخ 28 فبراير 2018.
- لطفي حاتم، "في غف السياسة الدولية وإشكالات الهجرة القسرية"، موقع الحوار المتمدن، www.ahewar.org، تاريخ النشر 3 شتبر 2015.
- هايدى عصمت كارس، "أوروبا والمهاجرون.. تقييم سياسات التعددية الثقافية والاستيعاب"، www.siyassa.org.eg، منشور بتاريخ 9 مارس 2015.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

▪ Articles :

- A.A.I.N. Wickramasinghe, « International Migration and Migration Theories», Social Affairs, vol., no.5, Fall 2016.

- Ball Terence, "From 'core' to 'sore' concepts: ideological innovation and conceptual change", Journal of Political Ideologies, 4(3), 1999.
- Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.
- Chimienti, M., Bloch, A., Ossipow, L. et al. "Second generation from refugee backgrounds in Europe", CMS, 2019, V.7, no.40.
- Harvey C. Mansfield and Nathan Tarcov, "Discourses on Livy", By Niccolo, Machiavelli, Chicago, University of Chicago Press, 1996.
- HIPPOLYTE D'ALBIS and Others, "Macroeconomic evidence suggests that asylum seekers are not a "burden" for Western European countries", Science Advances, Vol 4, Issue 6, Jun20, 2018
- John McGrath, Report on Labour Shortages and Surpluses 2021, European Labour Authority, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2021.
- Renaud Camus, Le Grand Remplacement, Ed. Renaud Camus, Paris 2012.
- Sabine Saurugger, Yves Surel, "L'eupéanisation comme processus de transfert de politique publique", Revue internationale de politique comparée, 2006, Vol 13.
- Stephen Castles, Understanding Global Migration: A Social Transformation Perspective, Journal of Ethnic and Migration Studies, 2010, Britain.
- European Parliament and Council of the European Union. Regulation (EU) 2024/1351 of 14 May 2024 on Asylum and Migration Management. Official Journal of the European Union, 22 May 2024.
 - **Site web:**
- « Orban : La bataille entre la gauche et la droite, c'est l'immigration et la question du genre », www.fr.euronews.com. Publié le 23/07/2022.
- Benjamin Fox, « Les ministres de l'Immigration promettent un accord sur le projet de loi sur l'asile d'ici juin », www.euractiv.fr, Publié le 10 mars 2023.
- Caroline DE CAMARET, « Nicolas Schmit : "Il faut organiser une immigration légale basée sur les compétences" », www.france24.com, Publié le 24/03/2023.
- CONRAD HACKETT AND DAVID MCCLENDON, "Christians remain world's largest religious group, but they are declining in Europe", PEW Research Centre, APRIL 5, 2017, accessible at; www.pewresearch.org.

- Déclaration de M. François Hollande, Président de la République, sur l'immigration en France, à Paris le 15 décembre 2014. www.vie-publique.fr.
- European Commission, « European Migration Network», www.home-affairs.ec.europa.eu/networks/european-migration-network-emn_en.
- Francis Ghilès, "Zemmour Symbolises Rise of Extreme Right-Wing Media". CIDOB opinion, 701, December, 2021. www.cidob.org/en/publications/publication_series/opinion/2021/zemmour_symbolises_rise_of_extreme_right_wing_media.
- Gestion de la crise des réfugiés: mesures budgétaires au titre de l'agenda européen en matière de migration, rapport de la commission européenne, l'aide extérieure de l'Union européenne 2014-2020. 25 Juillet 2019. www.europa.eu/rapid/press-release_IP-15-5700_fr.htm.
- Joanna Plucinska, "the paris attacks Have Put Europe's Refugee Crisis Under Renewed Scrutiny", www.time.com, Posted on November 2015.
- Justin Haggler, "Merkel warns asylum seekers that German refuge is 'temporary'", www.telegraph.co.uk, Posted on 31 January 2016.
- Katya Adler, "Migration crisis: Italy threatened by national crisis", www.bbc.com, Posted on 9 April 2016.
- Magda fahsi, « the rise of Europe s far – right ; A trivialization of Anti – immigrant discourse » mint press news /27 august 2012, www.mintpress.net / the –rise– ofEurope's–far–right–a–trivialization–of–anti–immigrant – discourse.
- Michael Heise, "Population, ageing and immigration: Germany's demographic question", www.weforum.org, Posted on 27 april 2017.
- Migration and migrants: Regional dimensions and developments, world migration 1 report 2018.
- PETER TEFFER, "French PM: Europe can receive no more refugees", www.euobserver.com, Posted on 25 November 2015.
- Violette Bonnebas, «L'Allemagne encourage l'immigration de travailleurs qualifiés», www.lefigaro.fr, Publié le 29 mars2023.
- VIVIAN S. WALKER AND LORANT GYORI, "MIGRANTS, MORAL PANIC, AND INTOLERANCE IN HUNGARIAN POLITICS", War on the rocks, 24 JULY 2018, www.warontherocks.com.
- www.english.eu.2016nl/latest/news/22/01/2016/meeting-ministers-justice-and-home-affairs.
- Bundesregierung, Europe should give a united response, 28 June 2018, www.bundesregierung.de.